

الأزمات المالية تدفع الإسلاميين للاستثمار في الزكاة والصدقات

إسلاميو اليمن وتونس يحاولون تطويع مفهوم الزكاة لملء خزانهم



يربون خزائهم بأموال الزكاة وفق الشعوب لا يتناقص

ولا يخدع الفقراء ولا الطبقة الوسطى، بل سيفقرهم باسم الدين ويضيف على ظهرهم أعباء ثقل الواجب الديني إلى جانب أعباء الضرائب والاقتطاعات السابقة.

ويأتي حديث التوجاني في إشارة إلى ما شهدته تونس من سجالات بشأن هذه الصناديق التي يُنظر إليها على أنها ملاذ الحركات الإسلامية لتعبئة مواردها.

وكان فتحى العيونى القيادي في حركة النهضة في تونس ومرشحها لرئاسة بلدية الكرم قد قام بتركيز صندوق الزكاة طاولته العديد من الانتقادات.

وفي هذا الصدد تقول زينب التوجاني "كل غطاء ديني للصناديق المالية ليس سوى سرقة لأموال الناس وإنه من واجب البلديات أن تحسن تدبير مواردها ومحاربة الفساد داخلها والاعتناء بالمواطنين والمواطنات دون أن تجتزج شعارهم الدينية".

لكن ما يسترعى الانتباه في هذا الملف هو تشبث الإسلاميين بإدراج مصطلح الزكاة في تحركاتهم لإضفاء المشروعية الدينية عليها.

ويتمسك الإسلاميون بالزكاة وصناديقها أحيانا كأداة لتعبئة موارد الدولة ومساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل، لكن هذه الحجج يعتبرها مناوئوها خطوة أولى لضرب مدينة الدولة والتحليل على أموال المسلمين.

في هذا الصدد تقول الدكتورة زينب التوجاني وهي باحثة تونسية متخصصة في الحضارة الإسلامية إن "تفعيل آليات المالية الإسلامية وما تعتمد عليه هذه المالية من آليات مختلفة كالإفتاء ضربة قاسمة لمدينة الدولة".

وتضيف التوجاني في تصريح لـ "العرب"، "صناديق الزكاة تفتح باب تطبيق الشريعة في جانبها الاقتصادي، وهذا المشروع لا يخدم مدينة الدولة السياسية".

على أموال الفقراء وعمامة المسلمين من خلال احتكار تجميع أموال الزكاة.

وفي هذا الصدد يقول نبيل السبئي في حديثه لـ "العرب" إن "الحوثيين الانقلابيين يسعون من خلال هذه القوانين لتعبئة مواردهم المالية المخصصة للحرب بعد أن ضاقت بهم السبل في ظل الحصار المفروض على إيران وفي إطار السياسات الوقائية ضد الإرهاب في المنطقة".

ويضيف السبئي أن "الحوثيين لا يكتفون عن استخدام الدين كقفاز لإضفاء المشروعية على انتهاكاتهم المتعددة لكافة حقوق الإنسان واستثارة مشاعر البسطاء لاستخدامهم وقودا لمعركهم القذرة وتصفية حساباتهم السياسية".

بكافة انتماءاتهم، وانتهاك المبادئ الدستورية والمواثيق الدولية ومفاهيم المواطنة ومقتضيات الدولة المدنية الحديثة".

استيلاء على أموال المسلمين

عادة ما تنتسب الجهات التي تتقدم بهذه المقترحات سواء في اليمن أو غيره من الدول العربية بالدوافع الكاملة وراء احتكار الدفاع عن فريضة الزكاة. ويقول هؤلاء إن تجميع أموال الزكاة تستهدف تعبئة موارد الدولة وإحياء الفرائض الإسلامية، وهي تبريرات يشكك في جدتها المعارضون لها الذين يعتبرون أن الإسلاميين يطوعون المصطلحات والفرائض الدينية لمصالح أحزابهم. وفي ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي باتت ترزح تحت وطأتها العديد من الدول تتهم جماعات الإسلام السياسي وواجهاتها بمحاولة السطو

يحاول الإسلاميون التحيل على الشعوب العربية والإسلامية ماديا من خلال إثارة مواضيع الزكاة والصدقات وصناديقهما لإيجاد طرق مالية بديلة في خضم الأزمة الاقتصادية العميقة التي يعيشها العالم. فمن تونس إلى اليمن وغيرهما من البلدان تحاول حركات الإسلام السياسي تطويع مصطلح الزكاة وقيمتها من أجل تعبئة مواردها المالية.

تونس - أعاد إعلان ميليشيا الحوثيين عن لائحة تنفيذية بشأن الزكاة تتضمن مصطلح الخمس إلى الواجهة من جديد الجدل بشأن المغزى من اهتمام الأحزاب والجهات السياسية بالزكاة والصدقات التي يروج لها على أنها تستهدف إحياء الشريعة الإسلامية بينما يتهم البعض الجماعات الإسلامية بمحاولات ضرب وحدة المجتمع والدولة المدنية. ويرى مراقبون أن هذا الاهتمام بالزكاة وصناديقها يمثل ملاذ بعض الجماعات الإسلامية بعد تشديد الخناق عليها وعلى مصادر تمويلها حيث يجري استغلالها من أجل دعم مبادراتها التي تراجمت تحت وطأة الأزمة الاقتصادية في العالم وغيرها من العوامل.

ويمن ليس استثناء في اتباع مثل هذه الخطوات لتجميع الأموال بإضفاء طابع ديني عليها، حيث لا يزال الجدل في تونس على سبيل المثال قائما بشأن صناديق الزكاة بعد أن حاولت حركة النهضة الإسلامية العام الماضي تمرير مشروع قانون يقضي بتركيز صندوق وطني للزكاة.

ويرى معارضو هذا المقترح الذي دخل حيز التنفيذ الثلاثاء أنه يضمن توريد نسبة من أموال الميزانية لصالح قيادة الميليشيات ورموزها تحت مسمى "الخمسة"، وهي خطوة يسعى الحوثيون من خلالها إلى نهب هذه الأموال حسب ما يقوله هؤلاء.

ويرى معارضو هذا المقترح الذي دخل حيز التنفيذ الثلاثاء أنه يضمن توريد نسبة من أموال الميزانية لصالح قيادة الميليشيات ورموزها تحت مسمى "الخمسة"، وهي خطوة يسعى الحوثيون من خلالها إلى نهب هذه الأموال حسب ما يقوله هؤلاء.

ويرى معارضو هذا المقترح الذي دخل حيز التنفيذ الثلاثاء أنه يضمن توريد نسبة من أموال الميزانية لصالح قيادة الميليشيات ورموزها تحت مسمى "الخمسة"، وهي خطوة يسعى الحوثيون من خلالها إلى نهب هذه الأموال حسب ما يقوله هؤلاء.

ويرى معارضو هذا المقترح الذي دخل حيز التنفيذ الثلاثاء أنه يضمن توريد نسبة من أموال الميزانية لصالح قيادة الميليشيات ورموزها تحت مسمى "الخمسة"، وهي خطوة يسعى الحوثيون من خلالها إلى نهب هذه الأموال حسب ما يقوله هؤلاء.

ويرى معارضو هذا المقترح الذي دخل حيز التنفيذ الثلاثاء أنه يضمن توريد نسبة من أموال الميزانية لصالح قيادة الميليشيات ورموزها تحت مسمى "الخمسة"، وهي خطوة يسعى الحوثيون من خلالها إلى نهب هذه الأموال حسب ما يقوله هؤلاء.

المذهبية واللامذهبية.. صراع محموم بين الاعتدال والتطرف

في أصل العرف الذي يراعى أحوال الناس وعاداتهم وتقاليدهم، الاعتدال والتطور والتجديد، الواقعية، وتعني الاهتمام بما هو واقع وجرى عليه الناس في حياتهم. وأما المرونة، فتتجلى بوضوح في قاعدة مراعاة الخلاف التي ترجع أهميتها أساسا إلى محاولة التقريب بين المذاهب.

العلماء ينتقدون دعوى المدافعين عن اللامذهبية التي تتمظهر في وجوب الأخذ من الكتاب والسنة دون التزام بأصول مذهب معين

وقد استقر طيف واسع من الدول الأفريقية على اتباع المذهب المالكي لأسباب تاريخية واجتماعية وروحية ونفسية، مع مطالب بتوسيع رقعته ضمانا لتفكيك مسببات التطرف والعنف المنتشرة في بعض مناطق القارة السمراء، نتيجة التاويلات غير العلمية للنص واجتهاد المتطرفين.

وفي هذا الصدد قال عبدالمهيمن محمد الأمين عضو مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة ومؤسس ومدير جامعة المغلبي الدولية بالنيجر، إن المذهب المالكي من أكبر الوسائل التي حققت الوحدة والتواصل والانسجام بين شعوب شمال قارة أفريقيا وغربها.

الذي هو أدنى بالذي هو خير، إلا أن سبيل اللوقوف على أصل الميراث الحمدي، إلا بجعل منهاج التماسه بما به نبئ. واللامذهبية كما يراها إدريس خليفة عضو المجلس العلمي الأعلى، فهي لا شيء وغير ثابتة بل هي اسم أو وصف مناقض للمذهب، وحيث إن الأشياء قد تُعرف بأضدادها.

وعليه لا بد من تعريف المذهب الفقهي الذي هو ما ذهب إليه إمام من الأئمة في الأحكام الاجتهادية، وقد أخذت مفهوما جيدا عند المتأخرين من الفقهاء، حيث أصبح المذهب، يعني ما به الفتوى في مذهب من المذاهب التي تعتبر حصيلتها اختلاف الفقهاء في مسائل اجتهادية غير قطعية الثبوت.

ويعتمد اجتهاد إمام المذهب على قواعد فقهية، حسب خليفة "فكلم مجتهد أصوله وقواعده، وهي تتلاقى في الأكثر، وينفرد بها البعض، ولكنها في مجملتها تميز كل مذهب، وتجعل منه بناء متماسكا، له خصائصه ومظاهره". ويوضح الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، أن المذاهب الفقهية الأربعة قد حمت النظر إلى الشريعة واستنباط الأحكام كما يظهر من فحص تاريخها، حيث اضطر الناس إلى الاجتماع على فهم موحد، يجمع بشكل سلس حول ما تحضل من فتاوى الصحابة. وإذا خصصنا من بين المذاهب الأربعة السنية الأساسية نجد المذهب المالكي الذي يعتبر مذهباً وسطياً تبرز وسطيته

والحركات الإسلامية المتطرفة تلغي المذهبية باعتبارها تخدم أهدافها والمتمثلة في إفساح المجال لقياداتها بالإفتاء في موضوعات تخص حياة الناس ومعيشهم وعقائدهم وذلك ما يساهم في انتشار الفوضى والدغامية المنصبة غير المعتدلة والوسطية، خصوصا وأن الاجتهاد مرتبط أساسا بمبادئ تتصل بمذهب ما.

ويتفق مع هذا الرأي أحمد عيادي، الذي شدد على أن من يرفعون اليوم عقائدهم بدعوى الأخذ المباشر من السلف، وعصمة الأمة من التلف، يقوون أنفسهم والأمة إلى الضلال مستبدلين

إلتزام بأصول مذهب معين من المذاهب الفقهية المتبعة. ويرى أحمد عيادي أن اللامذهبية لم يحصل عليها إجماع، وظهورها بشكائها العنيف دون انضباط بالقواعد والأصول وسط مذهبية هادئة بصيرة حكيمة، إنما هو فتنة للعوام وسלטة للطغام وعبث بالمقرّر من نافذ الأحكام.

وفي هذا الصدد يقول العلامة السوري محمد سعيد رمضان البوطي، إن الدفاع عن مشروعية اتباع مذهب معين يمنع السقوط في فخ اللامذهبية الذي يؤدي إلى الفوضى مما يجلب مفاسد اقتصادية واجتماعية.



سدالات فرق المذهبية واللامذهبية توجه المسلمين

عندهم؛ فحملوا لواء التكفير، وإعلان الجهاد، وهذا حال العديد من المتطرفين في عصرنا الحالي، الذين استحلوا الدماء والأعراض فأظهروا في الأرض فسادا عظيما".

ويضيف العيادي أن "اللامذهبية أنتجت فوضى في التعاظم مع نصوص الشرع، تبعتهما فوضى أكبر في مستوى التنزيل والإفتاء". ويوضح في تصريح للعرب أن "اللامذهبية، باعتبارها تعكس نظرة غارقة في الوهم الأيديولوجي، يوضح أنها لم يحصل عليها إجماع، وظهور اللامذهبية بشكائها العنيف ووجها المخيف دون انضباط بالقواعد والأصول وسط مذهبية هادئة حكيمة، إنما هو فتنة للعوام، وعبث بالمقرّر من نافذ الأحكام". ومن جانبه يرى إدريس خليفة عضو المجلس العلمي الأعلى المغربي أن السلفين المتشددين يدعون بان المذهب بدعة، ولا يؤخذ الفقه ولا الفتوى مما هو مدون في كتب تلك المذاهب. ويضيف خليفة أن "السلفين والمتطرفين الذين يؤولون النصوص حسبا بوافق نزعة الغلو والتطرف عندهم، يصل بهم الأمر إلى درجة تكفير من عداهم، وهم منغلّقون على أنفسهم، ولا يعيرون أهمية لما يقول العلماء، لأن من لا يتبعهم كافر في نظريهم".

وينتقد كبار العلماء دعوى المدافعين عن اللامذهبية التي تتمظهر في وجوب الأخذ مباشرة من الكتاب والسنة دون

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الكل بات مقتنعا بأن المذهبية عامل مهم في استقرار الدول الإسلامية وطمانينة الشعوب، وكذلك ضمان مهمة لحسم الفوضى الدينية التي ساهمت في تاججها الدعوة إلى اللامذهبية المفيرة للكثير من البلبلة والتشويش على مناحي الحياة والإنسان المسلم بشكل خاص، وذلك بضرع عنصر أساسي وهو الاجتهاد المبني على قواعد فقهية.

وتقتضي اللامذهبية بعدم تقليد إمام من أئمة المذاهب الأربعة الأمر الذي قد يخلق ارتباكاً لدى المسلمين الذين يريدون إجابات حاسمة لمشاكلاتهم اليومية المتعلقة بالعقيدة والتدين، ما يشكل إحدى الطرق السريعة نحو بروز تاويلات تخلق بيئة موافقة لنشر التطرف.

وفي هذا السياق، يؤكد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء في المغرب أحمد عيادي، أن توزع أصحاب اللامذهبية في تاريخ التشريع الإسلامي، طوائف ومذاهب، أنتج فوضى في التعاظم مع نصوص الشرع، وتبعتهما فوضى أكبر في مستوى التنزيل والإفتاء. ويفصل أحمد عيادي بين "أصناف المنتسبين إلى اللامذهبية في بعض النابتة من المنتسبين زورا إلى العلم، وهم متطرفون ومُنحَلون مبطلون، يؤولون النصوص الشرعية وفق نزعة التطرف